



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

بيان صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات الإثنين 17 مايو / أيار 2021

يحتفل العالم باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات تحت شعار (تسريع التحول الرقمي في الأوقات الصعبة)، وهي الذكرى السنوية التي تعيد إلى الواجهة دور وواجبات المجتمع الدولي تجاه اليمن ومسؤوليته الإنسانية الملحّة في توفير الحماية اللازمة لحفظها على البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحييد خدماتها وضمان استمرار وصولها إلى ملايين المدنيين اليمنيين ، كحق إنساني تكفله القوانين والمواثيق الدولية ، في ظل ما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمية حيوية يتم الاعتماد عليها كجزء من الحياة اليومية وترتبط بها مختلف الخدمات الأساسية والإنسانية ، بعد أن أثبتت ضرورتها في استمرار العيش وإنقاذ الأرواح والحفاظ على الاقتصادات ، وشكلت خلال السنتين الماضية واحدةً من خطوط الدفاع الرئيسية في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، إن ما يدعو إليه المجتمع الدولي في اليوم العالمي للاتصالات يجعل المجتمع الدولي مجدداً أمام مسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه حقوق الشعب اليمني وتمكينه من الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية والتحرك الجاد لوضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان إزاء الانتهاكات والممارسات التعسفية التي ترتكبها دول تحالف العدوان على اليمن بقيادة السعودية والتي ما كان لها أن تستمر لولا الصمت والتخاذل الدولي المكشوف.

تأتي الذكرى الثانية والخمسين لليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات لتناول أحد الموضوعات المهمة المتمثلة في تسريع التحول الرقمي في الأوقات الصعبة، بينما اليمن لا زال ومنذ أكثر من ست سنوات يرزح تحت سطوة حرب عدوانية تعرضت خلالها البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعدوان عسكري واقتصادي واسع

نتج عنه إلى الآن ما يلي :

- قصف وتدمير أكثر من (1041) منشأة اتصالات مدنية بشكل منهجي ووفق إحاديث دقيقة، تم استهدافها بأكثر من (2409) غارة جوية، ونتج عنها تدمير كلي لما نسبته 32% من البنية التحتية لشبكة الاتصالات، وراح ضحيتها عشرات الشهداء من الموظفين العاملين في مجال الاتصالات، وتسببت بعزل أكثر من 87 قرية ومدينة يمنية عن العالم، دون أدنى اعتبار للمصير الذي انتظر ملايين المدنيين في اليمن.





وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

- حظر إستيراد تجهيزات وأنظمة الاتصالات ذات الاستخدام المدني ومنع دخولها إلى اليمن، والتي يتم الاعتماد عليها في صيانة وتشغيل خدمات الاتصالات، وترميم الشبكات والسنترالات والمنشآت المدمرة جراء القصف، مما تسبب بإفشال إعادة الخدمة للمناطق المتضررة، وحرمان اليمن من تطوير خدمات الاتصالات والإنترنت الأساسية كحق تكفله القوانين والمواثيق الدولية.
- توقف توسيعة وتطوير ساعات الإنترنت الدولية إلى اليمن، نتيجة منع دول تحالف العدوان لشركة الاتصالات الدولية) تيليمين (من استكمال مشاريع كابلات الإنترنت البحرية المملوكة للاتصالات اليمنية وحرمان اليمن من استخدامها، فحتى اليوم لا زال العدوان يمنع استكمال تركيب وتشغيل الكابل (SMW5) ومحطة تفريغها في مدينة الحديدة.
- استهداف المنظومة الفنية والتكنولوجية والإدارية لشركات ومؤسسات الاتصالات العاملة في اليمن، من خلال قيام بعض الأطراف بإنشاء كيانات غير قانونية تستهدف تشطير وتجزئة الشبكة الوطنية للاتصالات وشركات الهاتف النقال العاملة وعزل المحافظات الشرقية والجنوبية، والإضرار ببوابة اليمن الدولية للإنترنت.
- في ذروة انتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) عمل العدوان الذي تشنها دول التحالف بقيادة السعودية على تصعيد غاراته الجوية بحق منشآت ومحطات الاتصالات، مما جعل اليمنيين عرضة لخطر تفشي الوباء نتيجة تعطيل خدمات الاتصالات والإنترنت التي يتم الاعتماد عليها في تسهيل عملية الاتصال والتواصل، واتباع سياسات التباعد الاجتماعي والتوجه نحو العمل والتعلم عن بعد.

إن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن وهي تعبّر عن تنديدها الشديد لاستمرار الصمت والتواطؤ الدولي إزاء معاناة الشعب اليمني، فإنها في اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات تجدد دعوتها للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات وكافة المنظمات الإنسانية والدولية للوقوف بجدية أمام ما تتعرض له البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن خلال أكثر من ست سنوات، وتطالب تلك الجهات بما يلي:

أولاً: التدخل الفوري والعمل الجاد لإيقاف كل أشكال الحرب والتخريب التي تستهدف البنية التحتية لشبكة الاتصالات والإنترنت، وإنهاء كل الإجراءات التعسفية التي تتسبّب في تدهور وترابط خدمات الاتصالات في اليمن.

ثانياً: إجبار دول العدوان على رفع الحصار والحظر المفروض على دخول معدات وتجهيزات وأنظمة الاتصالات ذات الاستخدام المدني، وتسهيل دخولها إلى اليمن.





وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

ثالثاً: العمل الجاد والمسؤول من أجل السماح لليمن بتركيب الكابل البحري SMW5 ومحطاته التفريعة في الحديدة المملوكة للاتصالات اليمنية.

رابعاً: القيام بمسؤولياتها الإنسانية والقانونية وضمان حماية الأفراد العاملين في مجال الاتصالات، وتبني نهج استقلالية ومهنية مؤسسات وشركات وخدمات الاتصالات في اليمن.

خامساً: نطالب الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإنسانية وذات الاختصاص بدعم وتبني إعادة تشغيل وتوصيل خدمات الاتصالات للمجتمع التي تسببت الحرب بتوقفها في اليمن وبما يسهم في التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

سادساً : تحمل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الجمهورية اليمنية، دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية، مسؤولية كافة الجرائم العسكرية والاقتصادية التي تعرضت لها البنية التحتية للاتصالات وكافة الآثار الكارثية المتربطة عليها.

سابعاً: تؤكد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات دعوتها المجتمع الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الأممية والحقوقية والإنسانية للقيام بواجباتها المحممة علماً لضمان بقاء أدنى مستويات الحقوق الإنسانية للمدنيين في اليمن، وتحملها مسؤولية أي صمت أو تجاهل لهذا النداء والنداءات المتكررة السابقة، و من مغبة التواطؤ مع عدوan التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن.

صدر عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات - الجمهورية اليمنية

صنعاء ، الاثنين ، 17 مايو / أيار 2021

